



INFCIRC/584
30 May 2000
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشرة اعلامية

رسالة مؤرخة في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠
وردت من البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مرفق طيه رسالة وردت من البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية تتضمن كلمة من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وكلمة من وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لاعلام الدول الأعضاء.

توفيرا للنققات، طبع من هذه الوثيقة عدد محدود من النسخ.

ملحق

بعثة الولايات المتحدة لدى
هيئات منظومة الأمم المتحدة في فيينا

أمانة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٤ آذار/مارس ٢٠٠٠

سيدي العزيز أو سيدتي العزيزة،

تلتمس بعثة الولايات المتحدة، شاكرة، مساعدتكم في توزيع الكلمتين المرفقتين الموجهتين من الرئيس كلينتون ووزيرة الخارجية أولبرايت بشأن معاهدة عدم الانتشار النووي، على الدول الأعضاء الزميلة.

مع خالص التحية،

(التوقيع)

لاورا كنيدي
القائمة بالأعمال

المرفقان:

كلمة من الرئيس كلينتون بشأن معاهدة عدم الانتشار النووي
كلمة من وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت، عنوانها "أن الأوان لتجديد الثقة في معاهدة عدم الانتشار النووي"

كلمة من الرئيس كلينتون بشأن معاهدة عدم الانتشار النووي

٦ آذار/مارس ٢٠٠٠

منذ ثلاثين عاما مضت، أي في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠، بدأ نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وقد تطلعت البلدان التي تفاوضت بشأن تلك المعاهدة الى تحقيق أهداف واضحة وهامة. فقد نشدت عالما أكثر أمانا وأمنا تسعى فيه الدول الحائزة لأسلحة نووية الى ازالة تلك الأسلحة. ونشدت نظاما تحقيقيا فعالا يكفل تأكيد تلك الالتزامات. ونشدت ضمان أن تكون البلدان قادرة على استخدام الذرة استخداما سلميا بغية تحسين مستويات حياة شعوبها دون الحث على انتشار الأسلحة النووية.

وفي ذلك اليوم من عام ١٩٧٠ التزم ٤٣ بلدا بالمطمح الذي تصبو اليه معاهدة عدم الانتشار. واليوم أصبح عدد أطراف تلك المعاهدة ١٨٧ طرفا. وعلى امتداد الثلاثين عاما الماضية ظلت تلك المعاهدة حاجزا متزايدا الأهمية يحول دول انتشار الأسلحة النووية. وما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق الانضمام العالمي الى تلك المعاهدة، وستظل تعمل على انضمام جميع البلدان المتبقية الى تلك المعاهدة.

ان القوة والفعالية اللتين تتسم بهما اليوم معاهدة عدم الانتشار هما إرث خلفه لنا عدد لا يحصى من الأفراد الذين نحترق وروجوا هذه المعاهدة التي لا بديل لها. وانه لفخر لي أن أطراف تلك المعاهدة قد أسهموا اسهاما كبيرا -اثناء فترة رئاستي- في ارساء السلام والأمن الدائمين عندما وافقوا في ١٩٩٥ على جعلها معاهدة أبدية.

ان الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار يوفر، هو وعمليات التفتيش التي تنص المعاهدة على تنفيذها من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، توكيدا للبلدان بأن البرامج النووية التي يضطلع بها جيرانها هي برامج سلمية. وتعرب الولايات المتحدة عن تأييدها الشديد للوكالة، وتناشد سائر الأطراف في تلك المعاهدة أن تعمل معنا على ترسيخ قدرة الوكالة على ضمان الامتثال لتلك المعاهدة.

فهذا الامتثال يتيح للبلدان التي تملك التكنولوجيا النووية أن تتقاسم مع غيرها المنافع السلمية الكثيرة للذرة، مع تقليص مخاطر أن يسفر هذا التعاون عن أنشطة تسليحية. وما تحسين الصحة البشرية وزيادة انتاج الأغذية وتوفير امدادات وافية من المياه النقية سوى حفنة سبل من بين السبل الكثيرة التي يمكن بها للتقنيات النووية أن تسهم في بناء عالم أفضل.

كما تطالب المعاهدة كل طرف من الأطراف "بأن يجري مفاوضات بحسن نية لاتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في موعد مبكر وبنزع السلاح النووي". وقد أحرز تقدم ملحوظ على طريق نزع السلاح النووي منذ انتهاء الحرب الباردة. ففي اطار عملية ستارت، التزمت الولايات المتحدة وروسيا بخفض ما لديهما من رؤوس حربية نووية استراتيجية منشورة بما يقرب من الثلثين قياسا على المستويات السائدة اثناء الحرب الباردة. ولقد اتفقتنا على اطار لمعاهدة ستارت-٣ من شأنه أن يقلص تلك الترسانات بنسبة ٨٠% قياسا على تلك المستويات القصوى، وسنكثف جهودنا بغية العمل مع روسيا على انفاذ هذا الاتفاق.

ولقد أزالت الولايات المتحدة فعلا نحو ٥٩ في المائة من اجمالي أسلحتها النووية؛ وأغلقت العديد من مرافقها التي كانت مكرسة من قبل لانتاج أسلحة نووية أو أوقفت نشاط تلك المرافق أو حولتها نحو استخدامات أخرى. ولم تعد أسلحتنا النووية موجهة نحو أي بلد؛ ولم تعد قوات جيشنا ومشاة بحريتنا وقوات أسطولنا البحري والجوي تنشر أسلحة نووية؛ ولم تعد قاذفات قنابلنا في حالة استنفار. كما خفض حلف شمال الأطلسي (الناتو) عدد الرؤوس الحربية النووية المخصصة لقواته دون الاستراتيجية في أوروبا بنسبة ٨٥ في المائة؛ ولم تعد طائراته ذات القدرات المزدوجة، وهي كل ما يملكه الحلف من قوات نووية، في حالة استنفار مستمر بل تم خفض درجات استعدادها من دقائق معدودات الى أسابيع. وتتعاون الولايات المتحدة وروسيا على ضمان الكف عن انتاج المواد الصالحة للاستعمال في صنع الأسلحة، والخزن المأمون للكميات الحالية من تلك المواد، والتخلص في ظل الاشراف الدولي- من المخزونات الفائضة من المواد النووية.

وسنظل متمسكين بامتناعنا عن اجراء أي تجارب نووية، وسنظل نعمل على وجود حظر عالمي على اجراء تلك التجارب من خلال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح الخطوة الأساسية التالية نحو تحقيق نزع السلاح النووي في العالم أجمع عن طريق التفاوض، الآن ودون شروط، بشأن معاهدة تكفل الكف عن انتاج المواد الانشطارية.

والولايات المتحدة ملتزمة بازالة جميع الأسلحة النووية في نهاية المطاف. لكن بلوغ هذا الهدف لن يكون يسيرا أو سريعا. لذا تكرر الولايات المتحدة جهودها مجددا من أجل السعي الدؤوب والعاجل الى تهيئة الأوضاع التي ستتيح امكانية المضي قدما في اجراء مزيد من الخفض في الأسلحة النووية، تمهيدا لازالتها في نهاية المطاف.

آن الأوان لتجديد الثقة في معاهدة عدم الانتشار النووي

بقلم مادلين أولبرايت، وزيرة خارجية الولايات المتحدة

المقال التالي نُشر - أو ما نشر - في العدد الصادر في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٠ لجريدة International Herald Tribune

واشنطن - صادف يوم الأحد الماضي الذكرى الثلاثين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ هذه المعاهدة التي تمثل معلما على الطريق وربما كانت أهم اتفاق متعدد الأطراف شهده التاريخ بشأن الحد من الأسلحة. انها ركيزة الجهود العالمية الرامية الى تقليص خطر الأسلحة النووية.

ففي اطار معاهدة عدم الانتشار، اتفقت ١٨٢ دولة غير حائزة لأسلحة نووية على الامتناع تماما عن السعي الى حيازة أسلحة نووية، واتفقت الدول الخمس الحائزة لأسلحة نووية على عدم معاونة غيرها على اقتناء أسلحة نووية.

واتفقت جميع أطراف المعاهدة على تيسير سبل التعاون النووي السلمي وعلى اجراء مفاوضات تتسم بحسن النوايا وترمي الى نزع السلاح النووي.

وهذه معاهدة ناجعة بكل المقاييس. فقد أحرزت نجاحات كثيرة في منع الانتشار وتيسير سبل التعاون النووي وتعزيز الحد من الأسلحة ونزعها.

وخلال السنوات العشر الماضية عدلت كل من الأرجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا عن طموحاتها النووية وانضمت الى المعاهدة، مقدمة تأكيدات تفيد بأن برامجها المتعلقة بالطاقة النووية هي برامج سلمية.

وعند تفكك الاتحاد السوفياتي نشأت دولة واحدة حائزة لأسلحة نووية، هي روسيا. أما سائر الدول المستقلة حديثا فقد انضمت جميعها الى المعاهدة باعتبارها دولا غير حائزة لأسلحة نووية، وأعيدت الى روسيا جميع الأسلحة النووية التي كانت موجودة في أوكرانيا وبييلاروس وكازاخستان.

واليوم صارت جميع الدول أطرافا في تلك المعاهدة باستثناء اسرائيل وباكستان وكوبا والهند. الا أن العقد الماضي لم يكن خلوا من المشاكل. فأخطر التحديات التي واجهت نظام عدم الانتشار ظهر في عام ١٩٩١ عندما اكتُشف أن العراق، وهو طرف في المعاهدة، يملك برنامجا سريا لتطوير أسلحة نووية. ولم تكذ تمضي على ذلك بضع سنوات الا وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد اكتشفت أن كوريا الشمالية تخفي المدى الكامل لبرنامجها النووي.

وقد صمدت معاهدة عدم الانتشار أمام كلتا هاتين العاصفتين، بما في ذلك محاولة كوريا الشمالية الانسحاب من المعاهدة. وبدلا من التخلي عن الكفاح، تضافرت الدول الأعضاء على تقوية نظام العمليات التفقيسية النووية؛ بل الأهم هو أن أطراف المعاهدة اتفقوا في نيويورك في عام ١٩٩٥ على تمديدتها بدون شروط ولأجل غير مسمى.

وهذا التمديد الأبدى للمعاهدة فتح فصلا جديدا أكثر اشراقا في سجل تاريخنا. وهو يذكرنا، على الرغم من تباين آرائنا بشأن مقدار ما أصبناه من نجاح في تنفيذ التزاماتنا، بأننا نتقاسم هدفا مشتركا يتمثل في بذل قصارى جهدنا من أجل تجنب خطر اندلاع حرب نووية.

وخلال الشهر القادم ستلتقي الأطراف من جديد لاستعراض ما أحرز من تقدم على طريق تحقيق الهدف الذي حددته المعاهدة. ومن المرجح أن يدور نقاش طويل بشأن فعالية نظام عدم الانتشار ووتيرة نزع السلاح النووي. وبوسع النقاش المستفيض والمتوازن أن يؤكد من جديد على أهمية المعاهدة برمتها.

ولقد شهدنا عدة انتكاسات منذ الاستعراض الأخير الذي أجري في عام ١٩٩٥؛ بدءا بالتجارب النووية التي أجرتها الهند وباكستان، مروراً باستمرار التحدي العراقي لمجلس الأمن، وانتهاء بالجهود المستميتة التي يبذلها بعض المصممين على انتشار الأسلحة النووية من أجل اقتناء مثل هذه الأسلحة. لكننا أحرزنا من ناحية أخرى -تقدما واضحا في المساعدة على ابقاء المخزون السوفياتي السابق تحت السيطرة، وفي تنفيذ نظم حديثة تكفل مراقبة الصادرات، وفي تجميد أنشطة إنتاج البلوتونيوم في كوريا الشمالية، وفي تقوية آليات الامتثال، وفي ارساء ترتيبات اقليمية اضافية تكفل عدم الانتشار، وفي توسيع نطاق الانضمام الى المعاهدة. كما أحرزنا تقدما مستمرا نحو الهدف النهائي المتمثل في ازالة الأسلحة النووية.

وفي عام ١٩٩٧ اتفق الرئيسان بيل كلينتون وبوريس يلتسين على الخطوط العامة لمعاهدة ستارت-٣ التي من شأنها خفض الترسانات النووية بنسبة ٨٠ في المائة قياسا على المستويات القصوى التي بلغت أثناء الحرب الباردة. وبغض النظر عن تلك المفاوضات ما زال البلدان يعملان على تفكيك ترسانتهما النووية. فمنذ عام ١٩٨٨ فككت الولايات المتحدة أكثر من ١٣ ٠٠٠ رأس حربية نووية، أي أكثر من نصف مخزونها من الرؤوس الحربية النووية. كما تتعاون الولايات المتحدة تعاوننا وثيقا مع روسيا بشأن سبل التخلص من البلوتونيوم العسكري وبشأن اغلاق مفاعلات إنتاج البلوتونيوم العسكري. ولم تنتج الولايات المتحدة أي مواد انشطارية تصلح لصنع أسلحة نووية منذ قررت من جانبها وحدها في سنة ١٩٩٢ الكف عن إنتاج تلك المواد.

وفي تلك السنة أوقفت الولايات المتحدة أيضا اجراء أي تجارب على الأسلحة النووية، وذلك حتى قبلما تبدأ المفاوضات المتعلقة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستظل تسعى الى اجراء مفاوضات بشأن معاهدة تكفل، الى الأبد، حظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في صنع متفجرات نووية.

ومن المؤكد أن المؤتمر الاستعراضي الذي سيعقد في نيويورك سيشهد قيام بعض الدول بالنظر الى عدم تصديق الولايات المتحدة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باعتباره عثرة على طريق نزع السلاح. الا أن الولايات المتحدة ما زالت ملتزمة بانفاذ تلك المعاهدة وبالإبقاء على امتناعها عن اجراء أي تجارب نووية.

اننا نسعى الى حوار بناء مع مجلس الشيوخ الأمريكي، أملين أن يفضي في نهاية المطاف الى التصديق على تلك المعاهدة.

ومن الواضح أن شبح الخطر النووي ما زال يخيم في الأفق. فما زال هناك شوط طويل علينا أن نقطعه على طريق نزع السلاح والتقبل العالمي لأسس عدم الانتشار والامتثال التام للترامات عدم الانتشار. لكننا لا يمكن أن نصل الى نهاية هذا الطريق دون وجود معاهدة راسخة الأركان تكفل عدم الانتشار. لذا فاننا نهيب بجميع الأمم أن تساعد على الحفاظ على تلك المعاهدة الهامة وعلى تقويتها.